



التفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة وسياسيا تقنيا

م.د ايناس ضياء مهدي
قسم العلاقات الدولية والدبلوماسية

المقدمة

- يحضى موضوع التفوق الاستراتيجي باهمية بالغة تعود الى عدة اعتبارات لعل في مقدمتها سعي الدول المتواصل للحصول على المكانة والهيبة الدولية ولاتمام سيطرتها وتفوقها في محيطها الاقليمي والدولي ولاثبات قدرات القيادة على صحة استراتيجياتها وفعاليتها المثمرة . وعليه فقد جاءت هذه الدراسة لتوضح الاهداف الاتية:
- 1- وضع تصنيفات محددة لتعريف التفوق الاستراتيجي بحسب رؤية الباحثين وتقسيماتهم للتعريف الواردة
 - 2- الوقوف على اهم انواع التفوق الاستراتيجي ومحاولة فهم موقف الدول منه واياها اكثر تاثيرا
 - 3- تحديد اهم استراتيجيات الدول للوصول مع تحديد اهمية هذه الاستراتيجيات لكل دولة من الدول
 - 4- تحديد مدى امكانية الباحثين في التوصل الى نظرية محددة وشبه ثابتة للتفوق الاستراتيجي
- ولتحقيق هذه الاهداف تم وضع الفرضية البحثية الاتية
- "ان تزايد مستوى التفوق الاستراتيجي للدول يؤدي الى تزايد قوة الدولة في محيطها الاقليمي والدولي"
- ولاختبار هذه الفرضية تم اعتماد المناهج الاتية
- 1- المنهج التاريخي لوصف تاريخ الظاهرة وتاريخ الاهتمام الدولي بها
 - 2- المنهج الوصفي لوصف وتصنيف تعريفات الظاهرة
 - 3- المنهج التحليلي النظامي لفهم مدخلات ومخرجات الظاهرة
 - 4- المنهج المقارن للوصول الى الية تمكين الدول من التفوق الاستراتيجي ومقارنة تفوق الدول مع بعضها

الاصل و النشأة و التطور التاريخي

يعد موضوع التفوق الاستراتيجي من المواضيع التي نالت اهميتها في النصف الثاني من القرن العشرين ، على الرغم من ان الظاهرة تعد من الظواهر الانسانية القديمة والتي وجدت مع وجود الانسان و ظهور الحضارات الانسانية القديمة ومحاولتها تحقيق التفوق على الحضارات الانسانية الاخرى ، ويعد افلاطون من اوائل الكتاب الذين اشاروا الى غاية التفوق الاستراتيجي بصيغته العملية منذ فترات بعيدة اذ اشار في كتاب (الجمهورية)، والذي كتب في حوالي 380 قبل الميلاد عندما تحدث افلاطون عن تفوق الامم والشعوب واقترح (الدولة المثالية) وهي بمفهوم الوقت الحاضر الدولة المتفوقة استراتيجيا واعتبر ان مثالية الدولة وتفوقها الحضاري هو انعكاس واضح لتمييز حاكم المدينة بالعدالة المطلقة . ويعتقد افلاطون ان الانسان يميل بطبعه الى التعدي اكثر من العدالة والدولة ينبغي ان تعلم الافراد حب العدالة لان الانسان لا يقف حدود تطلعه للتفوق حد معين وانما هو طموح مطلق وفطري للبشر ، وعليه فكر افلاطون بتأسيس جمهورية مثالية تضمن له التفوق بتقديم الخير وتبعده عن الشرور ، وقد اكد في وقت لاحق ابو نصر محمد الفارابي هذه النظرية باعتبار ان تميز الحضارات وتفوقها هو ترجمة مباشرة لتفوق افرادها وعلى راسهم حاكمها وان سعي الدول الى تحقيق تفوقها هو سعي متوالي وطبيعي على مر الاعوام ، كما تبني ابن رشد والكندي ذات المفهوم في كتاباتهما اللاحقة حول احقية الدول بتحقيق تميزها وعناصر التميز وقد اشترك الاثنان بوصف تلك العناصر بالاتي

- حرص الامم على التعليم والذي بدوره ينتفي اهم شرط من شروط التفوق وذلك لا يكون الا من خلال سيطرة الفئة المتعلمة علي شؤون الدولة وتهيئة1
اقتصاد الدولة في سبيل التعليم

- ان المدن والدول المثالية لاتسعى الى اقامة الغزوات والاعتداء على دول مجاورة لتثبيت تفوقها وانما تتميز بانظمة القانون والعدالة والتي تدفع2
الدول والاميراطوريات المجاورة للانضمام لها

- ان التفوق لايتحقق الا من خلال ايمان الشعب بحكمة قيادته وقدرتها على ادارة شؤون البلاد على اكمل وجه دون الحاجة الى الثورات3
والاحتجاجات

- ان لاتتضمن ثورة الشعب على حكامه اية اضرار في بنى الدولة والتي هي في خدمة الشعب وليس في خدمة الحاكم4

- ان تحتسب الضرائب بعدالة وان يلتزم الافراد بتسديدها ايماننا بقدرة الدولة والحاكم على احداث التطور عن طريق استثمار اموال الضرائب والتي5
تمثل فائدة وليست عقابا

ان هذه الافكار ومجملها انتت من فلاسفة ومفكري العلوم التطبيقية عدت النواة الاولى في تفسير الحاجة الطبيعة للتفوق الاستراتيجي والذي تطور
مفهومه في كتابات ابن خلدون مؤسس فلسفة الانظمة السياسية الحديثة وخاصة بعد ان ربط تفوق سياسة الدولة بتفوق اقتصادها ، وبذلك اعتبر ابن
خلدون من اوائل الكتاب الذين اعلنوا ان اقتصاد الدولة هو اساس تفوقها بعد الكتابات السابقة التي اعتبرت العدل والحق والمساواة الاجتماعية هي
اساس التفوق...وتعود هذه النظرة الواقعية الى دراسة ابن خلدون للطواهر الاجتماعية محاولا فهم وتفسير اسباب ارتقاء امم وانخفاض امم اخرى وان
يرتب تلك التفاعلات القوانين الاجتماعية التي توصل اليها في كتاباته

كما اتى الغرب بمفكرين ابدعوا في وصف التفوق الاستراتيجي و اضافوا الكثير الى الكتابات العالمية في هذا الميدان. وحاولوا وضع نظريات ومفاهيم
اسهمت في تطور النظرية الحديثة للتفوق الاستراتيجي. وفي مقدمتهم الفيلسوف الالماني جورج وليام هيغل والذي تبني فلسفته ادولف هتلر فيما بعد
والتي سميت عبادة الدولة. اذ اعتبر ان الدولة هي الحياة الاخلاقية ذات الوجود المطلق ، والفرد انما يستمد حقيقته من الدولة ، والدولة هي الفكرة
المقدسة على الارض ولم تقم الدولة من اجل الافراد بل وجد الفرد من اجل الدولة وهذه هي الفلسفة التي تبناها الفكر النازي فيما بعد ويفهم من فلسفة
هيغل ان الدولة التي تحاول ان تثبت تفوقها لاتربطها صلة الواجب بباقي الدول فهي ارفع من القانون الاخلاقي وعليه لاتعد الحرب شرا من الشرور ،
كما ويعارض هيغل فكرة ايجاد عصبية دولية هدفها القضاء على الحروب بواسطة سلطة اسمى وارفع من الدولة ويرى ان تفوق كل دولة كامن في
قانونها الاعلى الخاص بها اذ بها نزاعات بين الاخلاقيات السياسية، ولذلك فان غاية التفوق الاستراتيجي لدى هيغل تبرر الحروب ترتكبها الدول داخل
. وخارج بيئتها الداخلية ويؤيد هيغل ان هناك دولا غير جديرة بالاحترام بحسب رايه ويرى ان بروسيا هي الامة الوحيدة التي تستحق التفوق

التصنيف المفاهيمي للتفوق الاستراتيجي

تعددت تعاريف التفوق الاستراتيجي الا انها بشكل عام اتخذت منهجا محددا لوصفه خلال دراسة ابعاده وآثاره على الدول والمنظمات الدولية. ولعل اهم الاتجاهات التي يمكن ان تصنف مفهوم التفوق الاستراتيجي هي الاتجاهات الآتية

التصنيف الاول: التفوق الاستراتيجي كمرحلة عليا من مراحل تطور الدول ونموها

التصنيف الثاني: التفوق الاستراتيجي كغاية وهدف اعلى من اهداف الدول العظمى

التصنيف الثالث: التفوق الاستراتيجي كاحد مؤشرات الهيمنة الدولية

مبررات التفوق الاستراتيجي

نظمت العديد من الدول خططها واستراتيجياتها العالمية لتصبح الدولة الاولى المتفوقة استراتيجيا وبالرغم من انه مجال حيوي للدولة وحركتها في ميدان دبلوماسيتها الخارجية .

اما حول اهم مؤشرات التفوق الاستراتيجي الدولي فيمكن ان تندرج كالآتي

- يعد مؤشر السلاح النووي اهم مؤشرات الاستراتيجية على وجود التفوق ،ورغم ان الاتحاد السوفيتي السابق وروسيا الحالية تخفي مخزونا عظيما من هذا السلاح الا ان القدرة والقوة لاتزال في صالح الولايات المتحدة الاميركية،اما اذا اجتمعت ترسانات دول الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا . واسرائيل فان لها التفوق الفعلي على مجمل دول العالم

- اصبحت المؤشر التعليمي (العلمي والتكنولوجي) كاحد اهم مؤشرات التفوق الاستراتيجي وذلك بسبب ارتباط هذا المؤشر بالمؤشر الاول وقد تمسك2 الاتحاد السوفيتي السابق في فترة الحرب بهذا المؤشر لابل واعطاه اهمية كبيرة من خلال برامج الابحاث الاستراتيجية التي قامت بها المؤسسات العلمية السوفيتية وبما خصصته حكومة الاتحاد السوفيتي من مبالغ ضخمة لانجاح هذه المشاريع وهذا مادفع ادارة رونالد ريغان عام 1981 اطلاق مبادرة الدفاع الاستراتيجي (حرب النجوم) تحت شعار (امريكا تعود) ،وذلك باقناع المجتمع الدولي بان الاتحاد السوفيتي بقوته التكنولوجية المتقدمة يمثل قوة توسعية عدوانية ينبغي التعامل معها بوسائل المواجهة وطبقا لمؤشرات اعلنها البنتاغون اصبحت مرحلة منتصف الثمانيات في القرن الماضي ان "التفوق الاستراتيجي السوفيتي سببه تقدم علمي وتكنولوجي متزايد مكن الروس من تطوير صواريخ استراتيجية ذات انظمة توجيه متقدمة لها القدرة على تدمير كل صواريخ الولايات المتحدة العابرة للقارات في مواقعها في منطقة السهول العظمى".مما يكون له دوافع على النظام الاقليمي الغربي والنظام الدولي المفروض على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفي 23 اذار 1983 اعلن الرئيس ريغان مشروع العسكري الجديد والمسمى مبادرة الدفاع الاستراتيجي والذي تقوم فكرته على محاولة استخدام اشعة الليزر كسلاح مضاد للصواريخ النووية بسبب ان اشعة الليزر لها القدرة على الانتشار في الفضاء بدون انكسار أو تشتت لذلك فان الافكار التي تركز عليها عسكرة الفضاء تدور حول استغلال خواص الليزر بتوجيه تلك الاشعة القاتلة نحو الصواريخ العابرة للقارات لتعطيلها او تفجيرها وهي في طريقها للفضاء لمنعها من مواصلة مسارها في اصابة اهدافها بالاسلحة النووية

غير ان فكرة مشروع مبادرة الدفاع تعود الى العالم الفيزيائي النووي الاميركي ادوارد تايلور مدير معهد بحوث لورنس ليفر مور في سان فرانسيسكو عام 1976 عندما تقدم بفكرة مشروع ابحاث لاقامة ماجينو الفضائي لاحباط هجمات الصواريخ السوفيتية حاملة الرؤوس النووية لو أطلقت على الولايات المتحدة قبل ان تصل اهدافها

التفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة

ويبقى التفوق العسكري التقليدي والنووي الذي تتمتع به الولايات المتحدة الاميركية، مترافقا. مع تقدم سياسي وتقني اهم مجالات تطبيق هذه المفاهيم رغم ان هناك تعارضا واضحا بين القائلين بهذا المنهج اذ استطاعت الولايات المتحدة ان تثبت انها في قمة تفوقها الاستراتيجي العسكري الذي لايزال هو الاهم حتى الوقت الحالي وقد اثبتت ذلك خلال عدة تجارب ..ومن اهم الدراسات الاميركية في هذا الميدان دراسة كل من البروفيسور (جون ميرشايمر) والبروفيسور (ستيفن والت) في حقل التنظير في العلاقات الدولية، اذ تبني الباحثان كما هو معروف الى المنظور الواقعي عموما والى تيار الواقعية الكلاسيكية الجديدة على اوجه الخصوص بشقيها (الدفاعي الذي يمثلته والت) و(الهجومي الذي يمثلته ميرشايمر) والذي يعد اكثر التيارات النظرية نفوذا وتأثيرا في هذا الحقل المعرفي، اذ يتناقش الباحثان في هذه الدراسة مرحلة مهمة من التفوق الاستراتيجي من خلال مايسميانه ((التوازن خارج المجال)) اي خارج مجال القسم الغربي للعالم الذي يشهد صعودا لقوى كبرى اخرى منافسة للولايات المتحدة على مكانة الهيمنة الكونية، ومن خلال ذلك الطرح يتوضح ان هناك رغبة حقيقية في الابقاء على التفوق الاستراتيجي النوعي الذي تحضى به الولايات المتحدة والذي يعد نتيجة لمرحلة متسلسلة اهلتها لان تكون الدولة العظمى الاولى في العالم.

التفوق السياسي الاميركي

نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية هو شبكة معقدة جدًا من الخيوط تتبع في تكوينها مبادئ (القوة الناعمة/ الاقتصادي / المؤسساتية)، فمثلاً تمتلك إعلامًا هو الوحيد من نوعه في الأرض الذي يجمع أغلب الناس لمشاهدته سواء كان إعلامًا مرئيًا (تلفاز/ سينما/ إنترنت) أو إعلامًا مقروءًا (صحف/ مجلات/ صناعة نشر)، مثلاً إعلام إخباري ممثل في الوكالة الأشهر (CNN) أو فوكس نيوز أو ABC، وإعلام مقروء كالواشنطن بوست والنيويورك تايمز الصحيفتين الأشهر في العالم، هوليوود، شبكات المسلسلات كـ Netflix و HBO وغيرها، والكل مشترك في العالمية ومشاهدوهم أو قارئوهم بالملايين حول العالم، وهو الإعلام الوحيد المتوغل بهذا الشكل.

هذا التوغل يتضح أكثر في صناعة النشر (الكتب فقط) على الرغم مما تواجهه من انحسار فيها، صناعة لا تجد لها ذات حيثية اقتصادية في أي دولة في العالم إلا في الولايات المتحدة، إحصائيات العام الماضي توضح أن صناعة النشر في أمريكا بلغت 29 مليار دولار، قرابة الثلاثين مليارًا في عام واحد، وهو رقم يمثل ميزانية بعض الدول الصغيرة!

- هذا فرع من فروع القوة الناعمة يخدم الفرع الأهم والرئيسي وهو (المؤسسات الاقتصادية والسياسية) التي تتحكم فيها الولايات المتحدة، يحضرنا بالطبع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاثنان يشكلان معالم السياسة الاقتصادية العالمية والاثنان تتحكم فيهما الولايات المتحدة بشكل شبه كامل، وبنك التنمية الآسيوي الذي تديره اليابان بتفاهات دقيقة مع الولايات المتحدة بالطبع، ولذلك تحاول الصين تغيير ذلك عن طريق تغيير البنية العالمية الاقتصادية وصياغة مؤسسات جديدة.

سياسيًا فإن الولايات المتحدة هي أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الأهم في الأمم المتحدة ومشكل قراراتها الرئيسية، وهي أهم عضو مؤسس في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وتستخدمه في فرض سيطرتها البحرية على عدد من أهم مناطق النزاع في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، لكن الجانب الأهم لتوغلها ليس قدرتها على خلق التحالفات والتفاهات السياسية بالترغيب أو الضغط، وإنما توغلها في ميزانيات الدول المعنية بالعلاقات الاقتصادية المتشابكة أو المساعدات الحكومية أو المنظمات المدنية أو الكل في بعض الحالات (مثل مصر).

هذا الشكل من النفوذ الثلاثي يعطيها مرونة كبيرة في الحركة والضغط على أنظمة الدول للتصرف بحسب مصلحتها الراضة، أو استخدام أوراق دول للضغط على دول أخرى، بالطبع هي ليست بتلك القوة الخرافية وتواجه صعوبات في سياستها الخارجية وتحديات صينية وروسية ولاتينية في بعض الأحيان، لكنها تحديات يمكن السيطرة عليها بأقل قدر من الأضرار التي تتناسب عكسيًا مع هذا النوع من الهيمنة وتقل بشكل مريح لأي إدارة أمريكية ديموقراطية أو يمينية محافظة.

التفوق التقني للولايات المتحدة

تتفوق الولايات المتحدة الأمريكية في هذا العصر ليس في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري فحسب، بل أيضاً على المستوى العلمي والتقني والثقافي. فالولايات المتحدة بقيت القوة الوحيدة في الساحة السياسية والعسكرية الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، أما في المجال الاقتصادي فعلى الرغم من وجود منافسين لها وبخاصة الاتحاد الأوروبي واليابان، إلا أنها لا تزال تتحكم في مفاصل الاقتصاد الدولي وتستحوذ لوحدها على أكثر من 52 من الناتج العالمي. أما في المجالات العلمية والتقنية والثقافية فالعلماء الأمريكيون هم الأكثر استحواداً على جائزة نوبل في الخمسين عاماً الماضية، وفي هذا العام 2004م حصل 7 علماء أمريكيين على جائزة نوبل من 11 عالماً وناشطاً، فجوائز الطب والكيمياء والفيزياء يكاد يسيطر عليها الأمريكيون بلا منازع. والشركات الأمريكية في تقنية الحاسب والمعلومات مثل مايكروسوفت ومنتل وسيمسكو تسيطر على أكثر من 90 من سوق تقنيات الحاسب والمعلومات في العالم بأسره. بل وقبل ذلك لم يكن اختراع الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت والأقمار الصناعية والتقنيات الدقيقة سوى من مبتكرات العقول الأمريكية ثم تلتقتها الدول الأخرى بالاستهلاك أو التصنيع والانتشار.

أما على المستوى الثقافي فالولايات المتحدة تستحوذ على النصيب الأكبر من صناعة الكتاب والنشر وإنتاج الأفلام السينمائية والتلفزيونية ومن صناعة المعلومات بشكل عام.

ولكن ما هو سر هذا التفوق الأمريكي؟ وكيف أصبحت الولايات المتحدة القوة العسكرية والاقتصادية الأولى في العالم؟ هل المسألة تكمن في الثروات التي تحتضنها أرض أمريكا المترامية الأطراف؟ أم أن المصادفة التاريخية جعلت أوروبا واليابان تتأخر اقتصادياً وعسكرياً بعد الحربين العالميتين وأن تكون ميداناً للحرب الباردة التي أرهقت دولها بالتزامات وتحفزات غير عادية؟ لماذا إذن لم تظهر قوة أخرى في آسيا أو أمريكا الجنوبية أو أفريقيا لمقاومة القوة الأمريكية الناهضة؟ ولماذا سقط الاتحاد السوفييتي المنافس الرئيسي للولايات المتحدة بعد حوالي خمسين عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية ليترك الساحة مفتوحة أمام الهيمنة الأمريكية على العالم؟

أسئلة قد تبدو مكررة للذين يهتمون بالتاريخ وبالحضارة وبالتقدم الإنساني، ولكنها أسئلة جوهرية يجب التأمل فيها ومناقشتها لمعرفة أسرار التقدم والنهضة بدلا من التعلق بالنظرية التأمريية في التاريخ، أو أن نعتقد كما يرى بعض المتعصبين أن أمريكا لا تمتلك حضارة إنسانية وإنما هي حضارة الغاب والقوة الاقتصادية والعسكرية.

على الرغم من الاهتمام بالتعليم حتى يومنا هذا إلا أن الولايات المتحدة لا تذكر في الغالب بأنها متفوقة في التعليم العام والأساسي مع أنها تملك نظاماً تعليمياً ممتازاً ومدارس يتوفر فيها كافة العناصر الضرورية لبناء الإنسان وتنشئته علمياً وثقافياً ومهنياً. ولكن النظام التعليمي الأساسي يختلف من ولاية إلى ولاية من منطقة تعليمية إلى منطقة بحسب غنى أو فقر المنطقة والولاية، كما أن المناهج والمعلمين يختلفون من حيث كفاءتها وكفاءتهم والمميزات التي يحصل عليها المعلمون تختلف باختلاف الإمكانيات الاقتصادية في الولاية أو المنطقة التعليمية أيضاً. وعلى سبيل المثال فنتائج طلاب الولايات المتحدة في الاختبارات السنوية التي تجريها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD يحصلون في الغالب على مستويات متوسطة، وفي النتائج الأخيرة التي أعلنتها المنظمة قبل أسبوعين من اصل طلاب وطالبات الولايات المتحدة في اختبارات الرياضيات على المرتبة (25) من بين 40 دولة، وفي العلوم على المرتبة (20) وفي القراءة على المرتبة (12) وفي حل المشكلات على المرتبة (26)، بينما الدول التي حصلت على الخمس مراتب الأولى كانت فنلندا وهونغ كونغ واليابان وكوريا وكندا وأستراليا (الدولة العربية الوحيدة التي شارك طلابها في تلك الاختبارات كانت تونس وحصلت دائماً على المركز الأخير، ما عدا في اختبارات الرياضيات حصلت على المركز قبل الأخير).

والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً لم تُعرف بتفوقها أو تميزها في مجال التعليم الفني والمهني، بل إنه لا يعرف لها نظام تعليمي بارز في هذه المجالات كما هو موجود في ألمانيا - على سبيل المثال - في النظام التعليمي المزدوج Dual-System الذي كان مثار إعجاب دول عديدة قلدته فيما بعد وهو النظام الذي يتيح للطالب الالتحاق بمسار تعليمي مهني ابتداء من الصفين السادس والسابع ويتيح له في نفس الوقت إكمال دراساته العليا فيما لو رغب في ذلك. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعرف نظام المؤهلات المهنية التي طبقتها بريطانيا بكفاءة وأصبح سمة من سمات نظامها التعليمي والتدريبي والذي يتيح بتقسيم مستويات المهن إلى خمسة أو ستة مستويات ومن ثم يتم التأهيل العلمي والمهني حسب تصنيف المهنة المحدد في المستوى المحدد.

وعلى الرغم من توفر العديد من معاهد التدريب العليا في الولايات المتحدة وتوفر مسار التدريب المهني في كليات المجتمع وكليات التقنية التي بدأت بالظهور مؤخراً إلا أن هذه البرامج لم تأخذ هوية متماسكة لتعلن عن وجود مستوى متميز للتعليم المهني والفني يمد سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية بالأيدي الماهرة، بل إن معظم تلك المسارات ينظر إليها على أنها تكملة لنظام التعليم العالي وليس منفصلاً عنه كما هو الحال في بعض الدول الأخرى.

اذن فالولايات المتحدة لم تتفوق في التعليم العام لا التعليم الفني والمهني ولا في مؤسسات التدريب المتخصصة، وإنما تفوقت في نظام التعليم العالي وأوجدت لها أنظمة وممارسات وتجارب أصبحت مثار إعجاب وتقليد من كافة دول العالم. فلا يوجد في دول العالم كافة من الجامعات والكليات والمؤسسات الأكاديمية مثلما يوجد في الولايات المتحدة من حيث عددها وتنوعها وكفاءتها العلمية، وتوفر الأنظمة والتقاليد الأكاديمية العريقة التي ساهمت في احتضان أبرز الكفاءات العلمية من كافة دول العالم وأتاحت لهم الحرية ووفرت لهم الامكانيات للعمل والبحث والتدريس ما لم توفره دولة أخرى في العالم في نظام لا يفرق بين البشر حسب اللون أو العرق أو الدين أو الجنسية.

الخاتمة

حقيقة إن عوامل النهضة والتقدم والإزدهار العلمي والحضاري لا يمكن حصرها في عامل واحد أو عاملين اثنين أو ثلاثة، بل هي مجموعة عوامل تتضافر جميعها لتحقيق النمو والنهضة والازدهار، ولكن كافة العوامل لا يمكن حصرها في بحث مختصر، بل هي تحتاج إلى دراسات معمقة يتوفر فيها الموضوعية والمنهج العلمي والرغبة في المعرفة والاستفادة.